واقع حقوق الإنسان في العالم العربي (مقاربة نظرية).

The reality of human rights in the Arab world(Theoretical Approach).

- **سوهيلة لغرس، أستاذة التعليم العالي.**[1]
- **جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر.**

تاريخ الاستقبال: 2022/09/25 تاريخ القبول: 2022/11/16 تاريخ النشر: 2022/11/21

– ملخص:

لقد أصبح الاهتمام بحقوق الإنسان من السمات المميزة للعصر الحالي، والتي تشكلت من خلال سلسلة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية والوطنية لجعل ممارسة قيم حقوق الإنسان حقيقة وواقعية في الحياة اليومية، وفي هذا السياق، تمثل الخطط العربية تأسيس مشترك لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الدول العربية، بما ينسجم مع استراتيجية شاملة تتضمن عدة طرق لتعزيز ونشر هذه الثقافة من أجل مساعدة الطبقات الاجتماعية والأفراد والجماعات والمؤسسات وتتلخص هذه الطرق فيما يلي:

– التربية على حقوق الإنسان.

– التوعية بحقوق الإنسان.

وخلاصة القول، إن حقوق الإنسان في الدول العربية هي نظرية أكثر منها واقعية.

– **الكلمات المفتاحية:** حقوق الانسان– الوطن العربي– القيم– التعليم.

- ***Abstract :***

The concern with human rights has become one of the distinguishing features of the present age, given form by a series of international, regional and national initiatives to make the practice of human rights values a reality in daily life. Within this context, the Arab plan represents a joint Arab foundation for fostering the culture of human rights in Arab countries, in line with a comprehensive strategy of several ways of strengthening this culture in order to help social classes, individuals, groups and institutions.

To spread and further the culture of human rights through the following approaches:

[1]– البريد الإلكتروني: *souhila.laghresse@univ-mascara.dz*

-Human rights education.

-Human rights awareness.

The conclusion is that human rights in the Arab countries are more theory than reality.

***Keywords**: Human rights- Arab world -values -education .*

مقدمة:

تعتبر حقوق الإنسان من المواضيع المحورية والمركزية في العلوم الانسانية والاجتماعيةن بإعتبرها حق شرعي وطبيعي لكل المواطنين بدون استثناء، وتعرف حقوق الإنسان على نطاق واسع بأنها عدد من الحقوق الأساسية التي اتفق الناس من جميع أنحاء العالم على أنها أساسية وضرورية وهي تشمل الحق في الحياة ، الحق في محاكمة عادلة ، وعدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية، حرية التعبير، حرية الدين، الحق في الصحة والتعليم ومستوى معيشي لائق، يعني مجموعة من الحقوق التي تحفظ كرامة الإنسان في هذه الحياة، وفي هذا السياق نجد إيفا ماديو **(*Iva Madieu*)** تعرف حقوق الإنسان بأنها: "دراسة الحقوق الشخصية المعترف بها وطنيا ودوليا والتي في ظل حضارة معينة، تضمن الجمع بين تأكيد كرامة الإنسانية وحمايتها من جهة والمحافظة على النظام العام من جهة أخرى"[1]

ومن هذا المنطلق تعتبر حقوق الإنسان حق لجميع الناس الذي يضمن إستمرارهم وإستقرارهم داخل المجتمع وهذا ما يجعلها (حقوق الإنسان) تتسم بالعالمية فهي مطلوبة في كل مكان وفي كل زمان ولكل الأجناس والإعمار والطبقات (الرجال والنساء ، الصغار والكبار، الأغنياء والفقراء) بغض النظر عن خلفيتهم أو المكان الذي يعيشون فيه ، أو ما يفكرون فيه ، أو ما يؤمنون به.

إضافة إلى هذا نجد أن توماس بين **(*Thomas Paine*)** في كتابه لعام 1791 المعنون ب **(*Rights of Man*)** يميز بين نوعين من الحقوق وهما:

أ-الحقوق الطبيعية: "وهي تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بمقتضى حقه في الوجود كحقه في التفكير، التصرف كإنسان،... بحيث لا يتعدى على حقوق الآخرين.

ب-الحقوق المدنية: هي تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بمقتضى حقه في الوجود كعضو في المجتمع كحقه في الأمن والحماية وكل حق مدني له أساس في حق طبيعي موجود سلفا عند الفرد"[2] **(Thomas Paine.)**

---

[1] *Rivéro Jean. Les libertés : Les droits de l'homme. France. P .U.F.1991. P : 24.*

[2] *Thomas Paine. Rights of Man. London. 1791. P : 21-22*

ونظرا لأهمية الموضوع باعتبار أن حقوق الانسان مطلبا ضروريا في الحياة الانسانية باعتباره حق طبيعي – اجتماعي لكل مواطن، ومن هذا المنطلق سنسعى للاجابة على التساؤلات التالية:

-ما هو واقع حقوق الإنسان في الوطن العربي؟

-وهل هناك التزام واحترام لمبادئ حقوق الإنسان من طرف الدول العربية مشرقا ومغربا؟

وما هو موقف المفكرين العرب من واقع حقوق الإنسان في الوطن العربي؟

وبناءا على هذا يهدف البحث لمعرفة النقاط التالية:

-التعرف عن واقع وحقيقة حقوق الإنسان في الوطن العربي.

-معرفة الجهود المبذولة للتربية على حقوق الإنسان في الوطن العربي.

-إبراز مظاهر وتجليات تعليم حقوق الإنسان في الوطن العربي.

-التعرف على مواقف المفكرين العرب من واقع حقوق الانسان في الوطن العربي.

وللوصول الى الأهداف المنشودة من هذا البحث سنعتمد على المنهجية التالية:

سنتطرق لطرح بعض المواثيق والدساتير العربية التي أشارت إلى ضرورة الالتزام واحترام مبادئ حقوق الإنسان في مختلف الميادين الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية والثقافية وكذلك تقديم الجهود المبذولة من طرف المدارس العربية المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان (الجزائر، المغرب، تونس، لبنان،...) وفي الأخير طرح بعض مواقف وآراء المفكرين العرب أمثال برهان غليون، الفيلالي مصطفى، عميري هشام، رعد عباس ديبس وغيرهم من الباحثين على النحو الآتي:

1. واقع حقوق الإنسان في العالم العربي:

1.1. تعليم حقوق الإنسان في العالم العربي:

شهد تعليم حقوق الإنسان اهتماما واسعا من طرف دول العالم المتقدم منه والمتخلف، وهذا نظرا للدور المهم الذي يمكن أن يقوم به مشروع حقوق الإنسان في تحقيق تغيير أساسي للمجتمعات، من أجل خلق أجيال جديدة تتحلى بمعارف ومهارات وأخلاقية تدرك من خلالها أهمية القيم الإنسانية والمبادئ الديمقراطية لكل فرد داخل مجتمع ما. ومن هذا المنطلق سنعمل على طرح عدد من الاتجاهات والبرامج التي اهتمت بتدريس حقوق الإنسان في دول العالم العربي، وعليه تأتي هذه المحاضرة في ثلاثة عناصر أساسية وهي كالتالي:

1.1.1السياق الدولي لتطور جهود تعليم حقوق الإنسان: في البداية السؤال المطروح هو ما التربية على حقوق الإنسان؟ ونعني بها "عبارة عن برامج وأنشطة تربوية تركز على تعزيز المساواة فيما يتعلق بالكرامة الإنسانية، وحرية التعبير، التجمع، المشاركة، الديمقراطية والعدالة وغيرها من الحقوق بالاشتراك مع برامج أخرى، على غرار تلك التي تعنى بتطوير التعلم متعدد الثقافات ومشاركة الأقليات في القرار المجتمعي والسياسي"[1]

وهذا ما يعني باختصار، أن التربية على حقوق الإنسان تهدف إلى إرساء ثقافة تتيح فهم حقوق الإنسان والدفاع عنها واحترامها والتقيد بتطبيقها في أي ظرف من الظروف.

"بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها، وفي إطار نظام عالمي تأسس بإنشاء منظومة الأمم المتحدة في 24أكتوبر 1945، وما تلا هذا من صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948، برزت مسألة حقوق الإنسان وتعليمها باعتبارها إحدى السمات الأساسية المميزة للنظام الدولي الجديد. وقد كان من بين الأهداف الرئيسية التي نص عليها الميثاق الأمم المتحدة (المادة 1-3) : 'تحقيق التعاون الدولي في حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك بشكل مطلق وبلا أي نوع من أنواع التمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ومن دون التفرقة بين الرجال والنساء'"[2].

"وبذلت الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة جهودا كبيرة منذ نشأتها لدفع موضوع تعليم حقوق الإنسان إلى مقدمة اهتمامات الدول عبر إصدار العديد من الصكوك والعهود الدولية، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصت المادة (26) فقرة (2) على: 'أنه يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وزيادة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام"[3].

وفي هذا السياق، "أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في عام 1966بضرورة تدريس حقوق الإنسان، كما أوصت لجنة حقوق الإنسان في عام 1977 بأن تستغل الذكرى الثلاثون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في نشر المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان على مستويات التعليم كافة. ولقد نشطت أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في محاولات تجسيد أحكام المواثيق والإعلانات العالمية، وتحقيق نشر الوعي الدولي بأهمية تعليم حقوق الإنسان"[4]

---

[1] –كمال نجيب. تعليم حقوق الإنسان في العالم العربي، رؤية نقدية وتطلعات مستقبلية. جمهورية مصر العربية. القاهرة. المجلس العربي للطفولة والتنمية. مجلة الطفولة والتنمية. المجلد السابع. العدد 28. 2017.ص: 139.

[2] - نفس المرجع. ص: 142.

[3]- نفس المرجع. ص: 142

[4]- نفس المرجع. ص: 143.

"ويمثل انعقاد المؤتمر الدولي الأول عن تدريس حقوق الإنسان في فيينا عام 1978، واجتماع مالطا لتدريس حقوق الإنسان عام 1987، ومؤتمر حقوق الإنسان والديمقراطية في مدينة مونتريال بكندا عام 1993، معالم مهمة في مجال تعليم حقوق الإنسان، وتعتبر النتائج والتوصيات التي تمخضت عنها اللقاءات الدولية بمثابة حجر الزاوية في معظم الأنشطة التي تمت في السنوات التالية لها وحتى الآن. وأكد المؤتمر الدولي الأول عن تدريس حقوق الإنسان في فيينا عام 1978 على النقاط التالية:

-الحاجة إلى تدريس حقوق الإنسان في مجالات خاصة من بينها المجال القانوني.

-الحاجة إلى ضمان السلامة الشخصية وحرية التعبير للقائمين على تنفيذ تدريس حقوق الإنسان.

-الحاجة إلى تدريب متخصص في حقوق الإنسان لمختلف الفروع العلمية والاحتياج إلى إمداد مدرسي المستقبل بالمواد والتدريب الضروريين لمنح الطلاب الفهم المتسق للموضوع"[1].

أما اجتماع مالطا لتدريس حقوق الإنسان عام 1987 فقد أوصى بأن تقدم منظمة اليونسكو إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة اقتراحيين، الأول بشأن عقد عالمي لنشر تعليم حقوق الإنسان، والثاني بإعلان عام 1989 العام الدولي لتدريس وتعليم حقوق الإنسان، باعتبار يوافق مرور نصف قرن على إعلان حقوق الإنسان والمواطن، وفي الاجتماع تم التأكيد على القضايا التالية:

-تعليم حقوق الإنسان من أجل الاعتراف بمساهمات مختلف الثقافات والمناطق.

-تطوير أساليب مواد تعليم حقوق الإنسان.

-تأكيد العلاقة المتبادلة بين حقوق الشعوب وحقوق الإنسان.

-تشجيع الأنشطة التعليمية التي يمكن أن تسهم في قيام الدول الأعضاء بالتصديق على العهود الدولية عن حقوق الإنسان والبروتوكول الاختياري"[2].

1.1. 2تعليم حقوق الإنسان في بعض المدارس الرسمية العربية: نعرض في هذا العنصر موجزا لتجارب مجموعة من الدول العربية في مجال تعليم حقوق الإنسان كالآتي[3]:

---

[1]- كمال نجيب. نفس لمرجع. ص: 143.

[2]- كمال نجيب. نفس المرجع. ص: 144.

[3]- كمال نجيب. نفس المرجع. ص: 146-148.

الدولة	التوجهات المنهجية	المحتوى الدراسي	مراحل التعليم	نموذج التدريس
الجزائر	لا تدرس مادة حقوق الإنسان بوصفها مادة مستقلة في مراحل التعليم ولكن تدرس موضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان في إطار مادة التربية المدنية، وأيضا ضمن المادة التاريخ وباعتبارها مادة مستقلة في التعليم العالي	أهم الحقوق التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والمنظمات الإنسانية العالمية، التأكيد على حقوق المواطن في اختيار ممثلة بحرية وموضوع الأمن والحماية وحق المواطن في الأمن وموضوع العدالة وموضوع حماية الأمومة والطفولة.	مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي (التعليم الجامعي).	يتم التدريس بطريقة نظرية وبانفصال كامل عن الواقع. والمعلمون القائمون بتدريس هذه الموضوعات غير مدربين
تونس	تدرس مبادئ حقوق الإنسان ضمن مادة التربية المدنية في التعليم الأساسي والثانوي بحسبانها مادة مستقلة في التعليم، كما تدرس موضوعات حقوق الإنسان في المواد الأدبية والاجتماعية(اللغة العربية والفرنسية	مبادئ حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والثقافية (الحق في الكرامة، العدالة، الحرية، المساواة، الانتخاب، حرية الفكر والتعبير، القضاء، تأسيس الجمعيات، احترام الرأي المخالف، التعددية،...)	المراحل الأولى من التعليم الأساسي (ابتداءا من الصف الثالث الأساسي) وحتى نهاية السنة الثالثة الثانوية، وكذلك في المدارس المهنية والتعليم العالي.	يعتمد التدريس على أساليب التعلم النشط والتعلم الذاتي ورفض الإملاء والتلقين واستخدام الوسائل التعليمية ويتم تكوين المدرسين في بعض الجوانب المعرفية المتصلة بحقوق الإنسان.

	والتاريخ والجغرافيا والتربية الإسلامية			
المغرب	تدريس حقوق الإنسان هو مجال الجميع، أي أنه يتجاوز المادة الواحدة المستقلة ويتوزع على جميع المواد الدراسية.	بناء منهج للتربية على حقوق الإنسان يقوم على دمج وحدات تعليمية متعلقة بحقوق الإنسان بالمواد الدراسية المختلفة ودمج وحدات التكوين في مجال حقوق الإنسان ضمن برامج التكوين الأولى لمختلف المعلمين والموجهين.	مرحلة التعليم الأساسي الثانوي وكذلك(مؤسسات التعليم العالي والجامعي). من الروضة إلى التعليم الثانوي ومراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.	الاعتماد على التعلم النشط وطرق البحث الذاتي، والارتباط بالواقع والتجربة الحياتية اليومية وتشجيع العمل الجماعي، وتم فحص الكتب المدرسية من منظور ثقافة حقوق الإنسان وإعداد دليل مرجعي في مجال حقوق الإنسان، كما جرى إعداد وحدات للتكوين في مجال التربية على حقوق الإنسان وتكوين المعلمين.
لبنان	تقع موضوعات حقوق الإنسان ضمن مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية.	في التعليم الأساسي يتم دراسة الفرد والجماعة والمجتمع ومؤسساته وحقوق الأفراد: الأسرة، الطبيعة والبيئة، الوطن، المواطنة، المهن، الحقوق	من الروضة إلى التعليم الثانوي.	المحاضرة- النشاط- الصفي- الحوار والمناقشة.

		والحريات، القيم الاجتماعية والديمقراطية والإنسانية.في التعليم الثانوي القيم الإنسانية والديمقراطية، العدالة والقضاء، أخلاق العمل، التعاون والتضامن والطموح العربي.		

وفي ضوء هذه المجموعة من التجارب العربية في مجال تعليم حقوق الإنسان، واعتمادا على تقرير المعهد العربي لحقوق الإنسان 2001، واسترشادا بالتقارير والبحوث والدراسات التي اهتمت بتحليل البرامج والكتب الدراسية والتي تضمنت ما يلي:

-ففيما يخص موقع حقوق الإنسان في الكتب المدرسية نسجل الملاحظات التالية:

"-ضعف الأهداف والنصوص التي تعبر عن مبادئ حقوق الإنسان مقارنة بوفرة الكتب والنصوص في المواد الدراسية التقليدية.

-بوادر اهتمام بتدريس مبادئ حقوق الإنسان تتجلى ضمن النصوص التي وردت في الكتب المدرسية، وبكن هذه البوادر ليست هي ذاتها في كل البلدان العربية، وهذه الخطوات ليست بالسرعة نفسها ولا بالطريقة نفسها في كل المواد التعليم وفي جميع السنوات.

-سيطرة طابع التشتت وقلة التنظيم على ما جاء متصلا بقضايا حقوق الإنسان، فما يعرض في طيات معظم الكتب المدرسية وبرامج التعليم حول مبادئ حقوق الإنسان ورد عرضا في أغلبه، وتنتفي عنه نية القصد والتخطيط المسبق ولم تعتبره البرامج جزءا من محتوياتها أو هدفا من أهدافها، كما لم تتعرض له الكتب وأدلة المعلم بشكل الذي يمكن أن يغرس القيم الإنسانية وتكوين الشخصية الحقوقية للمتعلم.

-ما جاء في الكتب يهدف إلى تحقيق غايات أخرى اجتماعية، اقتصادية أو إيديولوجية أو دينية، ...وتوظيف مبادئ حقوق الإنسان لتلك الأهداف وليس لغرض تعليمها وتربية النشئ عليها"[1].

أما موقع حقوق الإنسان في البرامج التعليمية نسجل الملاحظات التالية:

"-إن برامج التعليم في البلدان العربية سواء ما يتعلق منها بالمرحلة الأساسية أو الثانوية أو ما يتعلق ببرامج إعداد المعلمين أو ما يتعلق ببرامج الدورات التدريبية لا تأخذ بمبدأ المادة المستقلة بذاتها وإنما ضمن المواد والأنشطة المنهجية الأخرى، وهي بذلك ترد في سياق أخلاقي عام باعتبارها إشارات متناثرة في ثنايا بعض مواد التدريس وكتبها، ولذلك لا تأخذ مبادئ حقوق الإنسان وتعليمها والاهتمام بها أولوية خاصة بذهن المعلم أو المدرس.

ومادام البرنامج أو دليل المعلم لا يشير إلى ضرورة تدريس مبادئ حقوق الإنسان ضمنيا أو صراحة، فمن المتعذر على المعلم أو المدرس عمليا وواقعيا الاهتمام بها أو التعمق فيما أشارت إليه البرامج أو الكتب إشارات ضمنية أو صريحة"[2].

من خلال ما تم التطرق إليه يتضح لنا أن هناك خلل منهجي في تنظيم مضمون العملية التعليمية وتلقين مبادئ حقوق الإنسان للتلاميذ والطلبة وحتى الأساتذة، الأمر الذي ينجم عنه تناقض بين الدعوة لتجسيد مبادئ حقوق الإنسان داخل المجتمع وبين ما هو موجود على أرض الواقع حقيقة، وهذا التناقض سببه عدم إعطاء أهمية للإعلانات والمواثيق والدساتير العربية منها والغربية على حد السواء التي تتضمن مبادئ حقوق الإنسان وتدعوا للحرص على تطبيقها على أرض الواقع.

2. نماذج ومواقف المفكرين العرب حول واقع حقوق الإنسان في الوطن العربي:

هناك تعدد وتنوع في تعبير المفكرين العرب حول واقع حقوق الإنسان في الوطن العربي إلا أنهم يتفقون على فكرة واحدة وهي أنه لا يوجد تجسيد تام وحقيقي لمبادئ حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في المواثيق والدساتير الدولية والعربية، ولا يتوقف الأمر هنا وفقط بل نجد أيضا أن التقارير الدولية قد أشارت إلى ذلك "فحسب تقرير منظمة العفو الدولية لعام (2016/17)، فإن الوضع الحقوقي في الدول العربية منتهك بشكل كبير، وتتجلّى هذه الانتهاكات في قمع المعارضة واعتقال الصحافيين بهدف تكميم الأفواه وتقييد حرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى الاختطاف، فمفهوم الحق لا يزال مفهوماً غريباً على الحكومات العربية، فكل من ينادي بأبسط الحقوق "السكن، الصحة، التعليم،..." يكون مصيره إما الاعتقال وإما إذابته بالأسلحة الفتاكة. والربيع العربي خير ما يمكن الاستدلال به في هذا الشأن، حتى الإعلام أصبح في البلدان العربية لا يقدر على السفر في

[1] -كمال نجيب. نفس المرجع. ص: 150-151.

[2] -كمال نجيب. نفس المرجع. ص: 152.

سفينة حقوق الإنسان، إلا قلة قليلة. فمنذ حصول الدول العربية على استقلالها بعدما انتهكت حقوقها من طرف الدول المستعمرة، أصبحت هي نفسها تنتهك حقوق مواطنيها وبشكل كبير وخطير، ونحن اليوم نحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان، فبماذا ستحتفل الدبابات العربية"[1].

ومن بين آراء المفكرين العرب نذكر على سبيل المثال تأكيد مصطفى الفيلالي أن الكثير من هذه المواثيق معطلة بحجة الخصوصية ومرات بحجج عدة، في قوله: "لا عبرة بحقوق لا يتمتع بها أهلها، ولا بحريات معطلة عن الممارسة في الحياة اليومية، وأنه من معوقات تجسيد حقوق الإنسان نجد الأمية وضعف الطبقة الوسطى، وأن الطريقة لحقوق الإنسان هو الاعتماد على أنفسنا لا على المؤسسات الدولية ولا على الإيديولوجيات المستوردة"[2]

في حين نجد المفكر المتوكل عبد الملك في دراسته عن 'الإسلام وحقوق الإنسان' يشير في قوله: "أن الإسلام بمبادئه السمحة قد شكل الدعوة الأولى واللبنة الأساسية لحقوق الإنسان، لأن الإسلام لا يميز بين البشر إلا على أساس التقوى، لكن الخوف كل الخوف أن منهج المحافظة على الدين من قبل الغيرين عليه، يمكن أن يكون القاع الأشد أنواع الطغيان والاستبداد، وهذا ما يفسر المقولة الشائعة من أن الإسلاميين يستخدمون الديمقراطية كجسر للوصول إلى أهدافهم ثم ينقلبون عليها"[3].

مما ذكر نجد أن الإسلام في حقيقته السمحة يعكس روح حقوق الإنسان ولكن مستعمليه ومفسريه هم من جعلوه يكون ضحية الاستغلال باستخدامه كوسيلة للوصول إلى السلطة والحكم وتبرير الأفكار والايديولوجيات الخاصة بجماعة دون أخرى وفي هذا المضمار نجد المتوكل عبد الملك يشير إلى هذه الفكرة كغيره من المفكرين الإسلاميين في رؤيتهم بأن "الإسلام لم يهزم في ظل الحرية، وإنما انهزم في ظل الاستبداد، وهو لا يحمى بسوط السلطان، وإنما بالقوة والرهان"

أما المفكر برهان غليون في مقالته المعنونه ب' الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات الديمقراطية' أن "الديمقراطية وحقوق الإنسان هما في الواقع حركة واحدة، وذلك انطلاقا من أن أصل الحديث عن الديمقراطية ووجودها في المجتمعات العربية مثل ما هو الحال في المجتمعات كافة، هو تأسيس الشرعية والتي تعني انبثاق السلطة عن إرادة الجماعة الوطنية عامة. وما هو ملاحظ هو ضعف الإرادة الجماعية الوطنية عامة بمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسببه هو: أولا: نخبوية القوى السياسية والثقافوية الرافعة للديمقراطية

---

[1]–عميري هشام. واقع حقوق الإنسان في المنطقة العربية. (2018). ص: 04. في موقع:
https://www.alaraby.co.uk/

[2]-تركي علي الربيعو. (ب.ت). ص:02.

[3] - تركي علي الربيعو. نفس المرجع. كي علي الربيعو. حقوق الإنسان في الوطن العربي: الرؤى، الأبعاد والنماذج. (ب.ت). ص:04-05. في موقع:
http://www.voltairenet.org/article90704.html

وحقوق الإنسان، ثانيا: السطحية والهشاشة النظرية والسياسية التي تطبع معظم محاولات والمقالات التي تصدرها هذه النخبة. ومن هنا فهو يرى أن تطوير العمل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان يقتضي من المعارضة تطوير نفسها وسلوكها تجاه المجتمع وتعميق حوارها معه"[1].

وفي نفس السياق، عن واقع حقوق الإنسان في الوطن العربي نطرح السؤال التالي:

–ما هو وضع حقوق الإنسان في الوطن العربي؟

وبعبارة أخرى: ما هي حقيقة وما مدى ممارسة حقوق الإنسان في الوطن العربي؟

نجيب على النحو الآتي على لسان المختصين والباحثين في هذا المجال:

نذكر على سبيل المثال محسن عوض مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان الذي يقدم لنا خلاصة سريعة كخبرة عملية لحال حقوق ا إنسان والذي يرى أن حقوق الإنسان في الممارسة تسير من سيء إلى أسوأ، وبخاصة في ظل ما يسميها ب'توحش' سلطات الدولة العربية"[2].

أما المفكر رعد عباس ديبس يجيب: "بالرغم من تطور ثقافة حقوق الإنسان وشمولها قطاعات واسعة من حياة الإنسان، وبالرغم من زيادة وعي الإنسان لحقوقه فإن وضع حقوق الإنسان في العالم العربي لا يزال بمستوى متدني جدا، والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان مثل المجلس الدولي لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية إضافة إلى المنظمات الإقليمية والقطرية، كلها تشير في تقاريرها السنوية إلى تدهور وضع حقوق ا إنسان في العالم العربي"[3]

[1] – تركي علي الربيعو. نفس المرجع. ص: 02.

[2]- نفس المرجع. ص: 05.

[3] –رعد عباس ديبس. ما هو وضع حقوق الإنسان في العالم العربي في اليوم العالمي لحقوق الإنسان. الحوار المتمدن. العدد: 3937. (2012). ص: 03. موجود في موقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp!aid=336118.

3. الخاتمة:

كخلاصة لما تم ذكره نجد أن واقع حقوق الإنسان في الوطن العربي مرتبط بظروف وطبيعة المجتمعات في حد ذاتها، فنجد مثلا الدراسة المعنونة ب "حقوق الإنسان في إطار المجتمع والدولة اليمنية" للدكتور محمد الظاهري كنموذج يعكس الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع اليمني وعلاقته بحقوق الإنسان، ذلك لأن للبيئة أثر على حقوق الإنسان لأنها "بيئة تدفع إلى الزهد في الحصول على حقوق الإنسان والتمتع بها، حيث إن التسييس للتنوع المجتمعي يعمل على تأجيل المطالبة بنيل الحقوق والحريات، حيث يُسيَّس الثأر من قبل النخبة الحاكمة، ومن شواهد هذا الاستنتاج، السعي لإبقاء بعض مسببات النزاع والصراع المجتمعي، وتشجيع الحروب القبلية، وتشجيع الثقافة القتالية، وتمجيدها وربطها بإيجابيات الشخصية اليمنية، وعدم حسم ظاهرة التطويل في صدور أحكام القضاء الرسمي؛ لإنعاش بعض القيم القبلية والسلبية، والترويج لها في مناطق يفترض أن هذه الأعراف والقيم السلبية قد توارت أو ضمرت، وهذا الوضع غير المستقر اجتماعياً من شأنه إعادة ترتيب أولويات المواطنين، حيث ينشغلون بأخذ الثأر، أو رده عنهم، وبالتالي يفتقدون لحق الحياة الآمنة، لتغدو صعبة المنال، رغم أنه أحد حقوق الإنسان بل هو أهمها"[1].

وعليه،تتسم الثقافة اليمنية بأنها ثقافة قتالية، حيث ما تزال تمجد القتال، وما وجود السلاح وانتشاره، وسعي كثير من اليمنيين لامتلاكه، وشيوع ظاهرة الاقتتال، واستمرار بعض الحروب اليمنية، كما أن الثقافة اليمنية ثقافة نسبية أو قرابية تستند إلى الشعور بأصل قرابي مشترك، حيث يذهب كثير من الباحثين إلى أن اليمنيين ينتسبون إلى أصل وجد مشترك يعود إلى "حمير" و"كهلان" ابني "سبأ" بن"يشجب" بن "يعرب" بن "قحطان" بن "عابر" "النبي هود عليه السلام. وبالتالي فإن تأثير هذه الثقافة قد يساعد على انتهاك حق المساواة وتكافؤ الفرص تحت مبرر مساعدة الأقارب، والتوسط لهم بهدف حصولهم على وظائف ليست بالضرورة من حقهم"[2]

ومن هنا يتضح لنا أن الثقافة القرابية والثقافة الثأرية للمجتمع اليمني تأثير كبير على حقوق المواطنين كانتهاك حقهم في المشاركة السياسية (حق الترشح وحق الانتخاب) وعدم مشاركتهم في صنع القرار وتقلد الوظائف العامة.

وفي الأخير، يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات وهي كالتالي:

-العمل على الإلتزام بمبادئ والقيم التي دعت اليها المواثيق الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.

[1] -الظاهري محمد.حقوق الإنسان في إطار المجتمع والدولة اليمنية. (ب. ت). ص: 01-02. في موقع:

https://www.newtactics.org/ar/

[2] - الظاهري محمد. نفس المرجع. ص: 03-04.

-ضرورة بناء استراتيجية محكمة تتفق مع البيئة التي سيتم تربية وتعليم النشئ على حقوق الإنسان.

-السعي لمعرفة الأسباب والعوامل المساهمة في إعاقة تطبيق وتجسيد مبادئ حقوق الإنسان.

4. قائمة المراجع:

-الظاهري محمد. **حقوق الإنسان في إطار المجتمع والدولة اليمنية**. (ب. ت). موجود في موقع: consulté le : 30/07/2021

https://www.newtactics.org/ar/

-تركي علي الربيعو. **حقوق الإنسان في الوطن العربي: الرؤى، الأبعاد والنماذج**. (ب.ت). موجود في موقع:

http://www.voltairenet.org/article90704.html

consulté le : 2/10/2018.5

-رعد عباس دييس. **ما هو وضع حقوق الإنسان في العالم العربي في اليوم العالمي لحقوق الإنسان**. الحوار المتمدن. العدد: 3937. (2012). موجود في موقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp!aid=336118.

consulté le : 2/10/2018.0

-عميري هشام. **واقع حقوق الإنسان في المنطقة العربية**. (2018). موجود في موقع:

https://www.alaraby.co.uk/

consulté le : 29/07/2021/

- كمال نجيب. **تعليم حقوق الإنسان في العالم العربي، رؤية نقدية وتطلعات مستقبلية**. جمهورية مصر العربية. القاهرة. المجلس العربي للطفولة والتنمية. مجلة الطفولة والتنمية. المجلد السابع. العدد 28. 2017. ص: 137-178.

-Rivéro Jean. ***Les libertés : Les droits de l'homme****. France. P .U.F.1991.*
-Thomas Paine. ***Rights of Man****. London. 1791.*